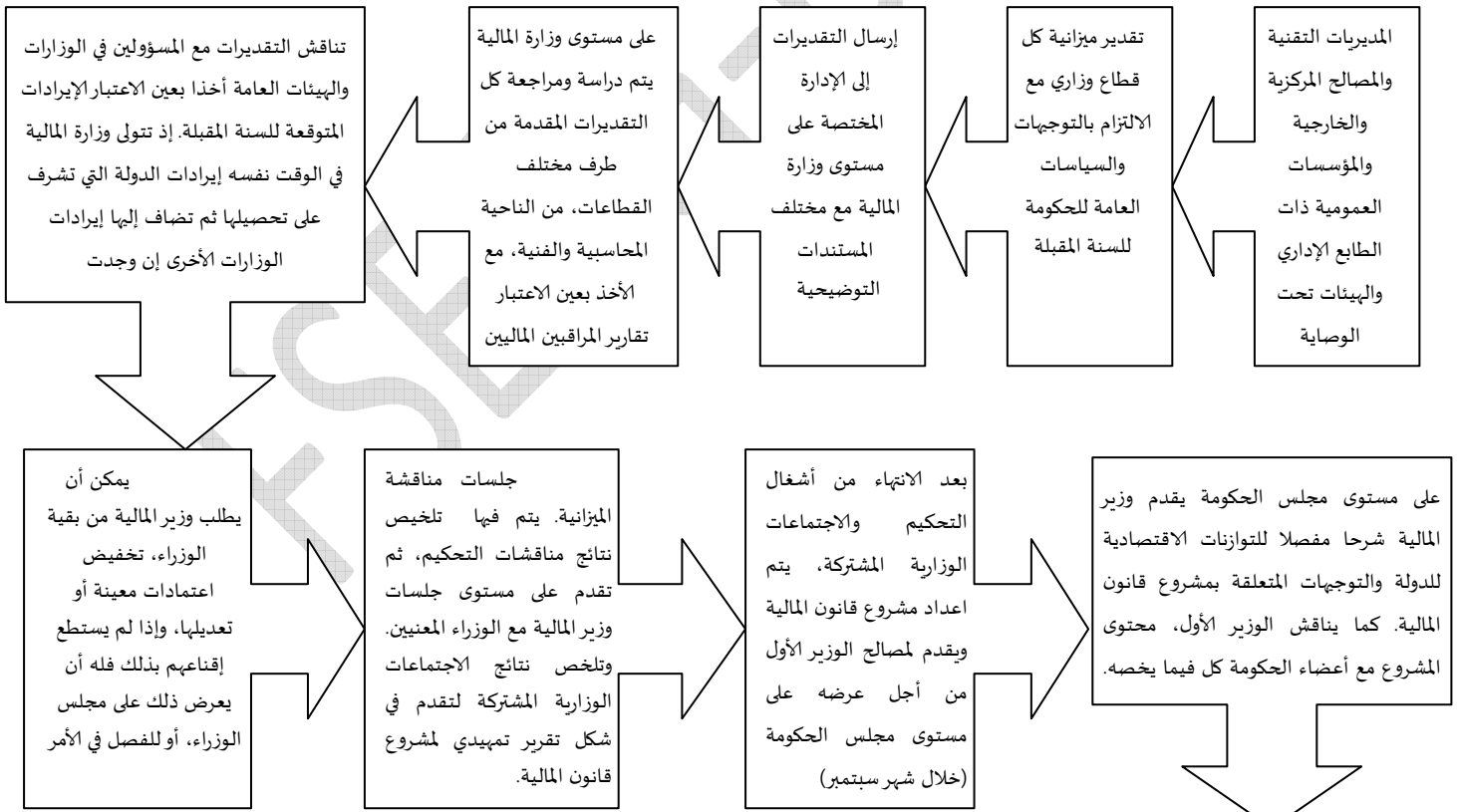


## تحضير الميزانية العامة للدولة

تعتبر وزارة المالية الهيئة المسؤولة عن تحضير أو إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة ضمن مشروع قانون المالية السنوي وتحت إشراف رئيس الحكومة. وللإشارة فإن القانون العضوي 15/18 ينص على أنه يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى. مع العلم أن قانون المالية بسنة 2023 هو أول قانون مالية سيخضع إلى تطبيق كلي لأحكام القانون العضوي 15/18.

### المذكرة التوجيهية

السياق العام الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية  
النتائج المحصل عليها في ميزانية التسيير خلال السنوات السابقة والتوجهات المستقبلية  
النتائج المحصل عليها في ميزانية التجهيز أثناء السنوات السابقة والتوجهات المتبعة للسنة المالية المعنية  
النتائج المسجلة من حسابات التخصيص الخاص  
صياغة المقترحات

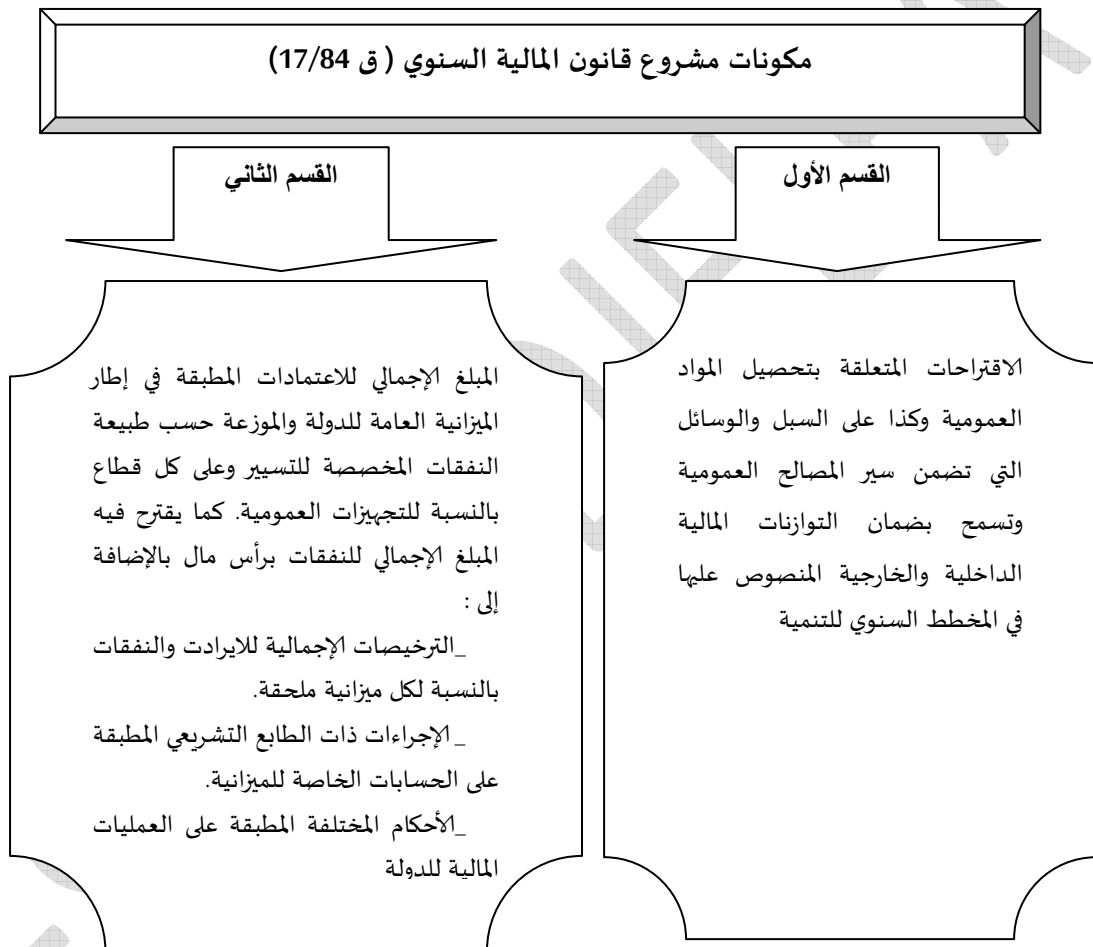


بعد الانتهاء من تدقيق المشروع وتصحيح ما وجب تصحيحه، يسلم مشروع قانون المالية إلى مصالح الوزير الأول ليرسله إلى مصالح رئاسة الجمهورية للمصادقة عليه في مجلس الوزراء.. إذ على مستوى مجلس الوزراء يقوم الوزير الأول بعرض مفصل لمحتوى مشروع قانون المالية. كما يقوم بتسجيل ملاحظات رئيس الجمهورية.

ملاحظة:

حسب القانون العضوي 15/18 فإن الحكومة تعرض أمام البرلمان قبل نهاية الثلاثي الأول من السنة المالية، في إطار إعداد مشروع قانون المالية للسنة، تقريراً حول تطور وضعية الاقتصاد الوطني وحول توجيه المالية العمومية، يحتوي على:

- عرض التوجهات الكبرى لسياستها الاقتصادية والميزانية.
  - تقييم على المدى المتوسط لموارد وأعباء الدولة،
- ويمكن أن يكون هذا التقرير محل مناقشة في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة



مكونات مشروع قانون المالية للسنة (ق 15/18)

الجزء الأول:

يحتوي على الأحكام المتعلقة بالترخيص السنوي لتخصيص الموارد العمومية وتخصيصها، وكذا مبلغ الموارد المتوقعة من طرف الدولة التي من شأنها أن تسمح بتغطية العمليات الميزانية والمالية للدولة

الجزء الثاني:

-مبلغ رخص الالتزام واعتمادات الدفع بالنسبة للميزانية العامة، حسب كل وزارة ومؤسسة عمومية،  
-مبلغ اعتمادات الدفع، وعند الاقتضاء رخص الالتزام لكل حساب من حسابات التخصيص الخاص،  
- سقف المكشوف المطبق على الحسابات التجارية

الجزء الثالث:

-رخصة منح ضمانات الدولة وتحديد نظامها  
- رخصة التكفل بديون الغير وتحديد نظامها،  
-الأحكام المتعلقة بوعاء ونسبة وكيفيات تحصيل الاضاعات مهما كانت طبيعتها. ويجب ألا تؤثر هذه الاحكام على التوازن الميزانياتي.  
- كل حكم يتعلق بالمحاسبة العمومية وتنفيذ ورقابة الإيرادات والنفقات العمومية.

الجزء الرابع:

الجدول أ: يتعلق بالإيرادات مقسمة على إيراد بإيراد،  
الجدول ب: يتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو مؤسسة عمومية وحسب البرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام واعتمادات الدفع المفتوحة،  
الجدول ج: يبين قائمة الحسابات الخاصة للخزينة ومحتواها حسب كل صنف،  
الجدول د: يبين التوازنات الميزانية والمالية والاقتصادية،  
الجدول هـ: يبين قائمة الضرائب والاضاعات الأخرى وحواصلها، المخصصة للدولة وللجماعات الإقليمية وكذا تلك المخصصة بطريقة غير مباشرة لهذه الأخيرة.  
الجدول و: يتعلق بالرسوم شبه الجبائية،  
الجدول ز: يتعلق بالاقتطاعات الاجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي  
الجدول ح: يبين تقديرات النفقات الجبائية.

### الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية السنوي حسب القانون العضوي 17/84

مشروع القانون المتضمن ضبط  
الميزانية للسنة المالية (ن-3)

ملحقات تفسيرية:

- التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب لا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات الجديدة، وبصفة عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن موارد أخرى.
- توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل المرفوقة عند الاقتضاء بتقييم حول تطور تكاليف الخدمات.
- توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي حسب كل قطاع.
- قائمة الحسابات الخاصة بالخرينة

تقرير تفسيري للتوازن  
الاقتصادي والمالي والنتائج  
المحصل عليها وآفاق المستقبل

### الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية السنوي حسب القانون العضوي 15/18

3. وثائق مجمعة في 3 ملفات تتعلق بما يلي:  
- الملف 1: مشروع ميزانية الدولة،  
- الملف 2: تقرير عن الأولويات والتخطيط  
يعده كل وزير وكل مسؤول مؤسسة عمومية  
- الملف 3: التوزيع الاقليمي لميزانية الدولة.

2. ملاحق تفسيرية يبين فيها، لا سيما  
التطور حسب صنف الضرائب بما فيها  
تلك المتعلقة بالتدابير الجديدة، وبصفة  
عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن  
الموارد الأخرى

1. تقرير عن الوضعية والآفاق  
الاقتصادية والاجتماعية والمالية  
على المدى المتوسط ويبرز على  
الخصوص التوازنات الاقتصادية  
والمالية التقديرية

6. جدول التعداد يبين فيه تطوراته ويبرر  
التغييرات السنوية

5. قائمة كاملة للحسابات الخاصة  
للخرينة تبرز على الخصوص مبلغ  
الإيرادات والنفقات المتوقعة لحسابات  
التخصيص الخاص

4. جدول استحقاق الاعتمادات  
المتعلقة برخص الالتزام

الوثائق المرفقة لمشروع قانون المالية التصحيحي حسب القانون العضوي 15/18

أي وثيقة من شأنها تقديم معلومات ضرورية ومفيدة

تقرير تفسيري للتعديلات المدرجة في قانون المالية للسنة

الوثائق المرفقة لمشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية حسب القانون العضوي 15/18

تقرير وزاري للمردودية، توضح من خلاله الظروف التي نفذت فيها البرامج المسجلة في الميزانية وكذا مدى بلوغ الأهداف المتوقعة التي يتم قياسها وتتبعها من خلال مؤشرات الأداء المرتبطة بها، والنتائج المحققة والتفسيرات المتعلقة بالفوارق المعايينة

حساب عام للدولة ويتضمن: الميزان العام للحسابات وحساب النتائج والحصيلة والملحق او الملاحق وتقييم التزامات الدولة الخارجة عن الحصيلة وتقرير عرض يوضح على الخصوص، التغييرات في الطرق والقواعد المحاسبية المطبقة خلال السنة المالية

ملاحق تفسيرية تتعلق بنتائج العمليات الميزانية والحسابات الخاصة للخزينة وعمليات الخزينة

تقرير لمجلس المحاسبة يتعلق بتصديق حسابات الدولة حسب المبادئ النظامية والصدق والوفاء. ويدعم هذا التصديق بتقرير يبين التحقيقات التي اجريت لهذا الغرض

تقرير مجلس المحاسبة المتعلق بنتائج تنفيذ قانون المالية للسنة المالية المعنية وبتسيير الاعتمادات المالية التي تمت دراستها، بالأخص على ضوء البرامج المنفذة

يتم إيداع مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية والوثائق الملاحقة به، لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني قبل أول أوت من السنة. ويتعلق مشروع هذا القانون المتضمن تسوية الميزانية بالسنة المالية – 1 للإشارة فإنه تحضر وتناقش على أساس انتقالي مشاريع القوانين المتضمنة تسوية الميزانية المتعلقة بالسنوات 2023، 2024 و 2025 ويصادق عليها بالرجوع الى السنة المالية – 2. كما يحضر ويناقش مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية ويصادق عليه ابتداء من سنة 2026، بالرجوع على السنة المالية – 1.

## ❖ أساليب تقدير النفقات والإيرادات:

ويمكن أن نبرز أهم قواعد تقدير النفقات والإيرادات على النحو التالي:

### أ- تقدير النفقات العامة:

يتم تقدير النفقات العامة عادة بطريقة التقدير المباشر للاعتمادات، وذلك وفقا لتقدير الحاجات المستقبلية لمختلف الوزارات والهيئات العامة من طرف موظفين مختصين يملكون الخبرة الكافية لذلك وفي هذا الإطار هناك من يصنف الاعتمادات إلى:

- اعتمادات تحديدية وهي الاعتمادات التي يمكن تحديدها على وجه الدقة كمرتبات الموظفين.

- اعتمادات تقديرية وهي التي لا يمكن تحديدها بدقة وتقدر بشكل تقريبي كالمراق العامة الجديدة، مبالغ المعاشات. ويجوز للحكومة تجاوز هذه الاعتمادات إذا دعت الحاجة لذلك بعد موافقة السلطة التشريعية.

- اعتمادات البرامج: وهي الاعتمادات الخاصة بمشروعات يستغرق تنفيذها عدة سنوات، وهناك طريقتان لإدراج هذه الاعتمادات:

1\_ طريقة اعتمادات الارتباط: وفيها يدرج المبلغ كله في ميزانية السنة الأولى في شكل اعتمادات تقديرية ثم يدرج في ميزانية كل سنة، الجزء الذي ينتظر دفعة فعلا من النفقات، ويعيب على هذه الطريقة عدم تقدير إيرادات في السنة الأولى لتغطية هذه النفقات.

2\_ طريقة قانون البرامج: أي أن توافق الهيئة التشريعية على قانون خاص مستقل عن الميزانية، تطلق عليه قانون البرامج، يتقرر فيه تنفيذ برنامج حالي على عدة سنوات، ويوافق على الاعتمادات اللازمة له، ويدرج في ميزانية كل سنة جزء من الاعتمادات الخاصة به.

### ب\_ أساليب تقدير الإيرادات العامة:

يعتبر تقدير الإيرادات العامة أكثر صعوبة مقارنة بتقدير الإيرادات العامة، وذلك لارتباطها بمؤشرات اقتصادية مختلفة وللنشاط الاقتصادي للدولة.

بالنسبة للإيرادات الثابتة والحصرية يمكن تقديرها مسبقا باعتبارها إيرادات مستقرة كإيرادات أملاك الدولة. أما بالنسبة للإيرادات المتغيرة، فيمكن التمييز بين عدة طرق للتقدير:

1\_ طريقة التقدير المباشر: وبمقتضى ذلك يتم تقدير الإيرادات بشكل مباشر تبعا لكل مصدر من مصادر الإيرادات، ووفقا لمبدأ التنبؤ وتحليل الأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

(فمثلا تقوم الجهة المختصة بتقدير مباشر لأوعية الضرائب ومقدار ما سيتم تحصيله خلال السنة المقبلة)

2\_ طريقة التقدير الآلي: وتعتمد على وضع قواعد لتقدير الإيرادات المستقبلية، تجنباً للاجتهادات الشخصية ومن ثم تجنب الإسراف في الإنفاق العام. ومن أهم هذه القواعد نجد:

أ\_ قاعدة السنة قبل الأخيرة أو التقدير النسبي: أي أن تقدير إيرادات السنة المقبلة يكون على أساس الإيرادات الفعلية للسنة قبل الأخيرة الواردة في الحساب الختامي (مع الأخذ بعين الاعتبار الضرائب الجديدة أو النسب الجديدة) لكن هذه الطريقة لا تراعي تطور الظروف الاقتصادية.

ب\_ قاعدة الزيادة أو النقص النسبي: جاءت هذه القاعدة لمحاولة تجاوز الانتقادات الموجهة للقاعدة السابقة، والاحتفاظ بفكرة الآلية وذلك بتقدير إيرادات السنة المقبلة بناء على تقديرات إيرادات آخر سنة مالية وزيادتها أو تخفيضها بنسبة مئوية تتوافق مع معدل تطور أو انخفاض النشاط الاقتصادي.

ج\_ قاعدة التقدير الوسطي: حيث يتم بموجها تقدير الإيرادات في الميزانية الجديدة على أساس متوسط الإيرادات المتحققة فعلا خلال عامين أو ثلاث سنوات سابقة.